الازمة السورية - قرارات في تاثيرات البعد الاقليمي

أ.م.د.ابتسام محمد العامري

المقدمة :

ان تناول الحدث السوري يجعلنا نرصد حقيقة لا مفر منها وهي ان سوريا تشهد منذ آذار ٢٠١١ ولحد الآن واحدة من اكبر تحولاتها المعاصرة واكثرها اهمية سواء في مساراتها الحالية او احتمالاتها المستقبلية ، فالاحتجاجات والتظاهرات التي بدت سلمية في بادئ الامر تحولت الى مقاومة مسلحة اخذت طابع العنف المتصاعد الذي ولد مزيدا من التدهور الخطر في ظل غياب بديل واقعي وعملي ممثلا في المبادرات الدبلوماسية التي دائما ما واجه الفشل جهودها .

لقد علق اطراف الصراع في داخل حلقة مفرغة ، فالنظام ضاعف من عملياته الامنية والعسكرية لسحق المعارضة ، مصورا نفسه الساعي لأستعادة الامن والنظام ، محملا مسؤولية تدهور الاوضاع الى المتطرفين داخل المجتمع ووسائل الاعلام الاجنبية والمؤامرات الدولية ، اما المعارضة فتسيطر حالة الاستقطاب العميق على اوضاعها بين فئة يغذي احلامها الامل بأن النظام سيغير من طريقة عمله بأن يتخلى عن مساعيه لإنهاء وجود المعارضة لإعتبارات عدة ، وفئة تدعو الى تسليح المعارضة وتحشيد الجهود الدولية الرامية الى انجاز تدخل عسكري يهدف الى تحقيق الهدف الصعب والمشروع المتمثل بإنهاء وجود النظام ودفعها اي المعارضة الى واجهة الاحداث التي ليس اقلها مشاركتها في العملية السياسية التي تعقب ذلك .

وفي ظل حالة التجاذب الحاد ما بين النظام ومعارضيه ، والاحتمالات الضعيفة لنجاح المبادرات الدبلوماسية برزت الى حيز الوجود حالة التنافر في

الرؤى الاقليمية بين مؤيدي بقاء النظام السوري من عدمه ، وهو تنافر عمق الازمة السورية وادخلها في صراع مشوش وغير واضح المعالم .

يسعى كل طرف اقليمي مؤيد للنظام ومعارض له الى تحقيق معادلته الصعبة على ارض الصراع المتمثلة بالصمود والانتصار لحليفه ويطلق من اجل ذلك كل الديناميكيات والامكانات اللازمة لإنجاز هذا الهدف ، وهذا ما ستقوم عليه فرضية هذا البحث المقسم على ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : بدايات الازمة السورية.

المبحث الثاني : مواقف القوى الاقليمية من الازمة السورية .

المبحث الثالث : مستقبل الازمة السورية في ضوء تقاطع مصالح القوى الاقليمية .

المبحث الاول : بدايات الازمة السورية.

فور اندلاع الاحتجاجات والثورات في البلدان العربية ضد نظمها السياسية ، فسر النظام السياسي في سوريا بأن ما حدث يعد تعبير جماهيري رافض للسياسات الخارجية لنظم معينة ومواقفها من القضايا العربية والدولية مستبعدا في الوقت ذاته انتقال موجة الثورات الى سوريا ، داعيا على لسان الرئيس (بشار الاسد) " ان على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم ، وان التظاهرات في مصر وتونس واليمن تطلق حقبة جديدة في الشرق الاوسط " رافضا " تبني اصلاحات سريعة وجذرية " ومحذرا من ان المطالبة بالاصلاحات السياسية السريعة قد تكون لها ردات فعل سلبية " في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها " في اشارة الى سوريا .

لكن المشهد السوري بدأ يتغير بتوالي الايام والاشهر ، وما عده النظام مستبعدا بات حقيقة واقعة ، حيث اخذ حجم الاحتجاجات والتظاهرات يتصاعد تدريجيا، وليس تأثير الثورات العربية هو ما دفع هؤلاء الى الاحتجاج بقدر ما هو تعبير حي وواضح عن فشل السياسات العامة للنظام مما ولد اختلالا تنمويا واحتقانا سياسيا في البلاد (١) .

حاول النظام في بادئ الامر تهدئة الاوضاع وادارة الازمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل اقرار الحق القانوني في التظاهر ، والغاء قانون الطوارئ ، وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة ، والدعوة الى حوار وطني والحديث عن اعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة وغيرها (٢) .

دفعت هذه التنازلات المتظاهرين الى رفع سقف مطالبهم ، لكن السلوك السئ للاجهزة الامنية قوض من مصداقية الاجراءات الحكومية المعلنة لدى الشعب السوري ، وفي الوقت ذاته فأن سعي الرئيس السوري لضبط سلوك هذه الاجهزة ولد مستويات من الخوف والاحباط داخل صفوف النظام ومؤيديه تضاعفت اكثر بعد وصف النظام للمعارضة بأنهم ليسوا اكثر من خليط متداخل من المجرمين والاصوليين الاسلاميين والمتآمرين المدعومين من الخارج . ومع ارتفاع وتيرة المظاهرات ، وازدياد راديكالية الشعارات ، وتصاعد عنف المعارضة ، وتهديد الاصلاحات المتواضعة ، تنامت ضغوط مؤيدي النظام ونخبته السياسية بأتجاه دعوة النظام الى القيام بعمليات قمع اكبر حسما .

وسوغ النظام عملياته ضد المعارضة بأن الاجراءات المتشددة وليس الليونة المفرطة هي وحدها الكفيلة بأستعادة زمام المبادرة من قبل النظام عندها يمكن للاصلاحات الموعودة منذ امد بعيد ان تنفذ ، لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام دفع المتظاهرين الى المقاومة (٣) .

وفيما تميل المعارضة الى الاقرار بالازمة وعمقها واتساعها ومحاولة هندستها منكرة شيئين : ماتقوله الحكومة بأنه خطوات اصلاحية ، والاتهامات الموجهة لها بالتآمر والتسلح ، فأن النظام بالمقابل يميل الى الاقرار بجهوده في احتوء الازمة والاستجابة لمطالب المتظاهرين منكرة طبيعة الازمة والتهوين منها والتقليل من اعتباراتها الداخلية ، والاتهامات الموجهة لها بشأن الخيار الامني في التعاطي مع الاحداث .

اذن المعارضة عدت الازمة فرصة سانحة عليها اقتناصها لتحقيق اهدافها ، فيما عدها النظام وشرائح اخرى تهديدا وجوديا لكيانه وهذا يقتضي السعي لاحتوائها (٤) .

ان الوضع الراهن في سوريا لا يشكل مأزقا ثابتا وانما صراع في حالة تغير مستمر وبشكل تزداد خطورته يوما بعد آخر ، ان سلوك النظام السوري تجاه معارضيه غذى التطرف لدى الجانبين ، فهذا النظام سيعمل بكل ما بوسعه لتشويه سمعة المعارضة وادانتها والاخيرة ستبذل كل امكانياتها للرد على العنف الذي يمارس ضدها ، لذا فأن البقاء بالنسبة للنظام ، والانتصار بالنسبة للمعارضة ستكون القضية المحورية التي ستحدد اطار عمل كل منهما ومجالات تحركهما في الفترة الحالية والمستقبلية (٥) .

مع انه من غير المؤكد فيما اذا كانت الازمة السورية قد دخلت مراحلها الاخيرة ، الا انها لا شك قد دخلت مرحلة خطرة ، وتتمثل خطورة هذه المرحلة بمزيج من الرهانات الاستراتيجية المرتفعة والمرتبطة بالتنافس الاقليمي

والدولي من جهة ، والاستقطاب الطائفي من جهة اخرى ، ومع تطور الاحداث في سوريا فأن الموقف صار اكثر وضوحا في تحول ميزان القوة لغير صالح النظام متمثلا في تصاعد قوة المعارضة وسرعة انتقالها ، وتحول المجتمع الدولي من موقف المتفرج الى موقف الرافض والمنتقد لطبيعة تعامل النظام السوري ضد معارضيه مما جعله معزولا اكثر من أي وقت مضى عربيا ودوليا ويعاني وضعا في غاية السوء الامر الذي ادى الى تصاعد حظوظ المجلس الوطني السوري الذي بات يكتسب المزيد من الدعم الخارجي في جانبيه الاقليمي والدولي .

ورغم ان النظام السياسي في سوريا قد انكر منذ البداية وجود حركة احتجاج شعبية واسعة ، واختزل الازمة السياسية في بلاده في صورة عصابات مسلحة مدعومة خارجيا تمارس اعمال خارجة عن القانون الا انه يحس اليوم بأن خطر ما يسميها بالعصابات بات يهدد نظامه بصورة جدية ، وان الضعف بدأ يتسلل الى مفاصل نظامه بعد تغير الحسابات الداخلية والاقليمية وحتى الدولية (٦) .

المبحث الثاني : مواقف القوى الاقليمية من الازمة السورية .

يمكننا المجادلة بأن سوريا ستكون اكثر الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية عرضة للتدخل الخارجي لا سيما الاقليمي لاسباب منها : صراعها الطويل مع اسرائيل ، وعلاقتها الامنية الوثيقة مع ايران وحزب الله ، وهشاشة مؤسساتها ، وتكوينها العرقي والطائفي المعقد ، وعلاقاتها الوثيقة مع الدول العربية لا سيما الدول الخليجية وتركيا (٧) .

وبسبب التجاذب الحاد ما بين النظام السوري ومعارضيه اصبحت سوريا مسرحا للتدخل الخارجي ، واسهم هذا التدخل في ادامة فاعلية القتال وليس انهائه ، وحتى المبادرات التي تطرح لانهاء هذا القتال كمبادرتي كوفي عنان والابراهيمي يدعمهما الفاعلين الاقليميين في الازمة السورية لأسباب متعارضة وبطريقة تخدم مصالحهم الخاصة ، ولأن نجاح المبادرة يعتمد على ايجاد ارضية مشتركة ووسطية فأن قلة هم الذين يرغبون بنجاح المبادرة ، لكن لا أحد يرغب بأن يظهر بمظهر الطرف الذي يعطلها (٨) .

ان اللاعبين الخارجيين لا سيما الاقليميين يسهمون بمفاقمة الوضع في سوريا ، ويصعبون من مهمة ايجاد الحل للازمة السورية عبر تمسك بعضهم بسلوك يعمل على تسريع وتيرة اسقاط النظام دون امتلاكهم لبرنامج واضح المعالم لترتيبات ما بعد سقوطه ، وتمسك البعض الآخر بخيار ضرورة المحافظة على النظام مهما كان الثمن باهضا (٩) .

ان الازمة السورية اصبحت ازمة اقليمية بسبب تقاطع مصالح العديد من القوى المعنية بالازمة ، مما يعني ان اية جهود لتسويتها لن يكتب لها النجاح ما لم تأخذ في اعتبارها البعد الاقليمي لا سيما وان هذه القوى ستسعى جاهدة لاجهاض اي محاولات تجري في هذا السياق ما لم تراعى فيها مصالحها الخاصة في اطار تسوية محتملة للازمة (١٠) .

وعلى وفق منظور الرهانات الاستراتيجية الاقليمية فأن هؤلاء اللاعبين ينظرون الى الازمة السورية من منظور ضيق هو حسابات الربح والخسارة دون بذل الجهود الكافية للدفع بأحتمالات التوصل الى عملية انتقالية متفاوض عليها ، أي ان اداءهم في هذه الازمة كان سيئا وفاقم من خطورتها (١١) .

ان استمرار الازمة والتحدي الذي يبديه النظام من اجل استمرار ديمومة بقاءه يطرح مخاطر حادة تتجاوز البيئة الداخلية السورية تاركة انعكاساتها على الاستقرار الاقليمي في مرحلة حرجة تمر بها المنطقة .

لقد انقسمت القوى الاقليمية الفاعلة بالأزمة السورية الى طرفين ، طرف مؤيد لبقاء نظام الاسد بوصفه عضوا فاعلا في منظومة تحالف اكبر سعت لإعادة ترتيب التفاعلات الاقليمية لمواجهة النفوذ الغربي ورؤيته لإعادة هندسة هذه التفاعلات -تتمثل بإيران وحلفاؤها في المنطقة والعراق - ، وطرف رأى فيها مخرجا داخليا للتحديات الاقليمية التي فشل في معالجتها سياسيا واقتصاديا - تتمثل بتركيا والسعودية وقطر- . لكن التوازن الاستراتيجي الحاكم لهذين المعسكرين شهد قدرا من التداعي النسبي في جانب المعسكر المؤيد لبقاء نظام الاسد املته ظروف مثل : خروج دول اقليمية عن حيادها مثل تركيا ، وتغيير بعض الدول العربية – تحت الضغط الغربي – لمواقفها السابقة الداعية لبقاء الاسد لصالح اخراجه من السلطة مثل السعودية وقطر ، الا ان هذا التداعي لم ينل من كفة المعسكر المؤيد للنظام السوري (١٢) .

يبدو ان الطابع المصلحي للأطراف الاقليمية الداخلة على خط الازمة السورية كان واضحا كما سيتبين لنا فيما يأتي :

اولا :القوى المؤيدة لبقاء النظام السوري .

١- إيران .

تميزت علاقة ايران بسوريا بالفرادة والخصوصية ، فرغم مرور اكثر من ثلاثين عاما على هذه العلاقة ذات التحالف الاستراتيجي لم تستطع كل الضغوط التي مورست لفك هذا عرى هذا التحالف الذي كان احد ابرز العوامل المؤدية لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الاوسط من النجاح في مسعاها .

لقد اشتد ساعد هذا التحالف بعد الاحتلال الامريكي للعراق بأعلان كل من دمشق وطهران في ١٧ شباط ٢٠٠٥ عن اعلان تشكيل جبهة مشتركة بينهما الغرض منها تعزيز اواصر العلاقات بين البلدين ، وتوجيه رسالة للولايات المتحدة واسرائيل مضمونها وقوفهما معا ضد اي هجوم عسكري يتعرض له احد البلدين في المستقبل ، وهذا ما بدا واضحا في تصريح نائب الرئيس الايراني الاسبق (محمد رضا عارف) الذي شدد مساندة بلاده لسوريا بقوله " نحن مستعدون لمساعدة سوريا في جميع المجالات لمواجهة التهديدات " التي قد تتعرض لها (١٣) .

وهذا ما تحقق قولا وفعلا فأيران لم تُبد تعاطفا مع حركة الاحتجاج في سوريا بنوعيها السلمي والمسلح معتبرة ما يجري في سوريا شأنا داخليا ، لكنها في الوقت ذاته لم تتوان عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للنظام السوري للحد من تداعيات تلك الاحتجاجات على المستويين الاقتصادي والسياسي ، فعلى المستوى الاول قرر المرشد الاعلى للثورة الايرانية (علي خامنئي) في تموز ٢٠١١ تخصيص مبلغ ٥،٨ مليار دولار لدعم الاقتصاد السوري ، فضلا عن تقديم ٢٩٠ الف برميل نفط يوميا بدءا من شهر آب ٢٠١١ لتعويض النقص الحاد بالوقود نتيجة التخريب الذي تعرضت له انابيب النفط في سوريا ، ومساعدة دمشق على ضبط حدودها مع لبنان لمنع تهريب رؤوس الاموال للخارج ، اما على المستوى الثاني فأكتفت طهران نتيجة القيود المفروضة على حركتها الدبلوماسية بتقديم النصح السياسي لدمشق من اجل الخروج من الازمة العالقة فيها (١٤) ، فأيران مثلا وهي احد اهم اللاعبين الاقليميين في المنطقة قدمت دعمها السياسي والمادي غير المشروط للنظام السوري وتبنت روايته بأنه ضحية لمؤامرة دولية تستهدف عضوا مهما في قوى الممانعة دون ان تستخدم نفوذها للضغط على النظام لتقديم تنازلات او لايجاد حل للازمة ، وستتضاءل احتمالية قيامها بهذا الدور كلما شعرت بأن اعدائها من الدول العربية والغربية يسعون لانقاذ المعارضة ، وكلما رأت ان الازمة تتحول الى حرب اقليمية بالوكالة (١٥) .

ويبدو ان الموقف الايراني مما يجري في سوريا يتأثر الى حد كبير من ان أي تغيير في هذا البلد قد يدفع نحو تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة التي تتمتع فيها ايران بنفوذ كبير لا سيما في ظل تحالفها الاستراتيجي مع سوريا المستمر منذ ثلاثة عقود ، فسوريا تحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية الايرانية ، اذ اتاحت الاولى للثانية كامل الحرية لاستخدامها في اجندتها الاقليمية ، ومن خلال تهديدها لاسرائيل يمكن لايران ان تحقق ما يكفي من المكاسب للتأثير في

أي مفاوضات مع الغرب حول برنامجها النووي او سياستها في الشرق الاوسط ، لذا سيؤثر خسارة سوريا على موقع ايران في المنطقة ويعرض نفوذها للخطر ، والفرضية الاسوأ احتمالا هي تغيير معادلة القوة ضد ايران ، وباستثناء سوريا لم يكن لايران علاقة مهمة مع أي دولة عربية ، وقد عملت سوريا على تحقيق قدرا من التوازن في علاقتها مع ايران ودول عربية اخرى منذ ثمانينات القرن الماضي ، فضلا عن لعب دور الوسيط ما بين ايران والدول العربية في حال توتر العلاقة بينهما (١٦) .

ان سقوط النظام السوري سيدفع بأكثر الاتجاهات سلبية على السياسة الايرانية لسببين: فقدانها لحليف اقليمي مهم لطالما لعب دورا في تمهيد الطريق لتمدد ايران في المنطقة ، وشكل جسر تواصل مع حلفاء ايران الآخرين مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينتين ، وصعوبة التعامل مع البدائل المطروحة في سوريا في مرحلة ما بعد اسقاط النظام نتيجة توتر العلاقة ما بين ايران وقوى المعارضة السورية التي قد تنتهج في حال استلامها للسلطة لسياسة غير ودية تجاه طهران نتيجة سياستها المؤيدة للنظام الحالي والتي زادت من بعد المسافة ما بين الطرفين (١٧) .

اذن فالدعم الذي تقدمه ايران وحلفاؤها في المنطقة لسوريا له ما يسوغه ، فالتضامن مع حليف محاصر ليس هو دافعهم الوحيد وانما هم مدفوعين ايضا بإيمان عميق بأن الاحداث في سوريا جزأ لا يتجزأ من مؤامرة دولية اوسع لتوجيه ضربة حاسمة ضد ما يعتبرونه محور المقاومة لهيمنة الولايات المتحدة واسرائيل على المنطقة ، فالاطاحة بنظام الاسد تعد خطوة بنظر هؤلاء لعزل ايران وشل حركة حزب الله الذي يعتقد ان القضية الجوهرية برأيه تبقى مسألة توازن القوى والصراع مع اسرائيل .

ان هذا لا يعني ان ايران ستقف موقف المتفرج لما ستؤول اليه الاحداث في سوريا بعد سقوط النظام بل انها ستبذل قصارى جهدها لمنع ظهور نظام تسيطر عليه الطائفة السنية عبر اللعب بالورقة العلوية من جهة ، ورعاية بقايا الاجهزة الامنية من جهة اخرى(١٨) .

٢- العراق :

لسنوات عديدة سيطرت على العلاقات العراقية –السورية حالة من القطيعة ايام حكم الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين ، واستمر الحال على ما هو عليه بعد الاحتلال الامريكي للعراق حيث منعت الخلافات المتتشعبة بوجه تطوير العلاقة وتحسينها بين الطرفين ، لكن اندلاع الاحتجاجات في سوريا غير من

وجه المشهد كليا عبر وقوف الحكومة العراقية الى جانب نظام الاسد ، والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو : ما خلفية ودوافع هذا التغيير المفاجئ ؟

ادركت حكومة بغداد عند حساب موازنة الخسائر بين دعم نظام الاسد او مجئ نظام يسيطر عليه السنة لا سيما المتشددين منهم في دمشق والذي يمكن ان يترك تأثيراته غير الايجابية على العراق ، ان الخيار الاسلم والاصلح هو الوقوف الى جانب نظام الاسد (١٩) .

ثانيا : القوى المعارضة لبقاء النظام السوري .

١- تركيا :

بعد تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا سعى الى ترجمة افكاره على ارض الواقع والقائمة على اساس تصفير المشكلات مع دول الجوار واقامة علاقات متوازنة معها بما يحقق مصالح تركيا الاستراتيجية ، وطبقا لذلك قامت تركيا بأقامة علاقات قوية مع سوريا منطلقة من قناعة مؤداها بأن مدخل انقرة نحو تعزيز نفوذها الاقليمي يمر عبر البوابة السورية (٢٠) ، وهذا ما أكده (جان بيردي) الاستاذ بمعهد جرينوبل للدراسات السياسية بفرنسا بقوله " ان تميز العلاقات مع سوريا كان يمثل الواجهة الرئيسية لنجاح الدبلوماسية الجديدة لتركيا بأتجاه المشرق العربي " ، من هنا لم تتوان تركيا عن توقيع اتفاقيتين عسكريتين مع سوريا في عام ٢٠٠٢ ، واتفاق تبادل تجاري في عام ٢٠٠٧ ، والغاء تأشيرات الدخول بين البلدين ، وتأسيس مجالس مشتركة للوزراء بينهما تبعه تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي في العام ٢٠٠٩ ، فضلا عن الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين خلال هذه الفترة (٢١) .

وبعد سنوات من التعاون الاستراتيجي بين سوريا وتركيا شرعت الاخيرة في مراجعة حساباتها فيما يتعلق بعلاقتها بالنظام السياسي في سوريا خشية تقويض هذه العلاقة لمصداقيتها الدولية والاقليمية ، لهذا اخذت تركيا بتوجيه انتقادات لهذا النظام بسبب تعاطيه السيء مع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية من خلال استخدامه للقوة المفرطة ، واكدت عبر ايحاءات متعددة استعدادها للتعامل مع نظام حكم مختلف في سوريا (٢٢) .

ادركت تركيا التي تتعامل بحذر مع معطيات الازمة السورية انه لن يكون بمقدورها ان تبقى بمنأى عن الاحداث الجارية في المنطقة ، مما وضع امامها تحديا جسيما للموازنة ما بين مصالح تركيا وروابطها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الانظمة القائمة في المنطقة من جهة والوقوف بجانب حقوق

الشعوب في مواجهة اسباب الظلم والاستبداد من جهة اخرى ، لذا كانت سياستها تمثل مزيجا تبدو في الظاهر متناقضة لكنها في الباطن متجانسة كونها تصب في خدمة مصالح تركيا الاستراتيجية منها :

١- استعداد تركيا للأنخراط في الجهود الدبلوماسية الخاصة بالازمة السورية ، واستضافة الجيش السوري الحر والمجلس الوطني ، والسماح لجماعة الاخوان المسلمين السورية التي تدير قسما من التظاهرات في سوريا بالتحرك بحرية في اسطنبول ، معطية لها الحق بأطلاق التصريحات المناوئة للنظام السوري ، والسماح بأستضافة عدد من مؤتمرات واجتماعات المعارضة السورية ، والانفتاح على حزب الله وحركة حماس متجاوزة سوريا تطلعا منها لان تكون المحاور مع تلك الحركتين من اجل تعزيز دورها التفاوضي ولتحسين صورتها لدى دول مجلس التعاون الخليجي التي تتعزز علاقتها معها بأطراد في السنوات الاخيرة، وتلميحاتها المستمرة بإمكانية إقامة ملاذات آمنة على الحدود السورية ، والاعتراف الضمني بشرعية الصراع المسلح ضد النظام .

٢- تجنب تركيا إتخاذ اجراءات انفرادية سواء كانت عسكرية او انسانية لدعم المعارضة السورية خشية ان يستغل النظام السوري الورقة الكردية في تركيا بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني .

٣- حاولت تركيا حماية مصلحها الوطنية وتعظيمها عبر اعتبار ان جميع الخطوات التي اتخذتها تجاه سوريا انما تنبع من مصالحها الامنية والوطنية ودون اي ضغط او توجيهات من الولايات المتحدة ان زعزعة الاستقرار في سوريا لن يصب في مصلحة تركيا.

لا سيما وان معالجة النظام السوري للازمة قد تسببت بدون قصد في تغذية التوترات الطائفية في البلاد ، وهو تطور قد لا يترك انعكاساته السلبية على تركيا فقط بل على المنطقة كلها ، ورغم ان النظام السوري اتهم تركيا بدعم جماعة الاخوان المسلمين في سوريا الا ان تركيا تحاول جاهدة تجنب اي نزعات طائفية (٢٣) .

٢- السعودية وقطر .

تقود كل من السعودية وقطر ومن خلفهما دول الخليج الجهود الرامية للاطاحة بالنظام السوري ، فالاطاحة بنظام موالٍ لايران وليس الانتقال الى نظام اكثر ديمقراطية يشكل اولوية بالنسبة لهما (٢٤) ، وهذا ما جعل تركيا تتردد في اقامة شراكة مفتوحة مع كل من السعودية وقطر حول الموضوع السوري لأن لدى انقرة تصورات بأن لكل من هاتين الدولتين اجندات يطغي عليها الطابع الطائفي والاصولية المعادية لإيران (٢٥) .

تدخلت دول الخليج في معطيات الازمة السورية منذ بدايتها حيث قامت بإستدعاء سفرائها في سوريا للتشاور، كما ايدت ارسال لجنة لحقوق الانسان للوقوف على حقيقة الاوضاع في سوريا ، كما اطلق ملك السعودية (عبدالله بن عبد العزيز) دعوة للقيادة السورية لوقف اراقة الدماء وخيرها ما بين الفوضى والاستقرار(٢٦) ، اما قطر فأبدت بدورها انزعاجا من ممارسات النظام السوري القمعية ضد شعبه معتبرة على لسان اميرها الشيخ (حمد بن ثاني آل خليفة) ان " الحل الامني قد فشل وانه لا بد ان يستنتج اصحاب القرار في دمشق ضرورة التغيير بما يتلائم مع تطلعات الشعب السوري " (٢٧) .

وبما ان قطر لا يمكنها التدخل بشكل مستقل في مجريات الاحداث في سوريا كما في الحالة الليبية طالما لا يوجد هناك اجماع دولي على التدخل المباشر في سوريا ، فأنها انتهجت دبلوماسية نشيطة في اطار الجامعة العربية من خلال رئاستها للجنة الوزارية المكلفة بالتعامل مع الازمة السورية لدرجة ان المبادرة العربية حول سوريا عكست الى حد كبير الرؤية القطرية غير الراغبة في تجاوز الخطوط التي حددتها طهران خاصة في ظل تهديد الاخيرة لقطر بأنها ستكون اول من يتلقى الرد الايراني في حال التدخل في سوريا ، لذا فأن الغموض الذي احاط بما يمكن ان تسفر عنه هذه المبادرة كان مقصودا من قطر حيث اعطاها هامشا من المناورة بين اطراف الازمة ، لذا لم تستهدف مبادرتها العربية انقاذ نظام الاسد اوابقاءه وانما ضمان خروجه سلميا ، مما يكسبها المصداقية اللازمة للتعاون مع ايران في ايجاد تسوية وصياغة مقبولة لسوريا ما بعد الاسد (٢٨) .

لقد اوصلها هذا التدخل الى قناعة تامة ونتيجة عملية بأن اسرع الطرق لأسقاط النظام السوري هو تسليح المعارضة السورية ، والتي قد تغرق البلاد في حرب اهلية دموية دون احتمال الحل في المستقبل المنظور ، واتخاذ النظام

خطوات مضادة قد تكون اشد عنفا واكثر شراسة مما سيكثف الحرب بالوكالة ، وبما جزءا من السلاح الخليجي قد يمر عبر لبنان الى سوريا فأن ما من شيء يضمن انتقال الصراع الاهلي من سوريا الى لبنان ، كما ان تسليح المعارضة ليس امرا سهلا فضلا عن انه لا يخلو من مخاطر فمسارات العبور غير مضمونة ، كما ان الامر قد يستغرق وقتا حتى يتم بناء قوة مقاتلة جدية ، فضلا عن ان الاسلحة قد تنتقل الى ايد غير مرغوب فيها ،ويمكن للنظام ان يرفع من وتيرة عملياته بشكل كبير اذا ما احس ببداية شيء جدي يهدد وجوده (٢٩) .

يمكن ارجاع الموقفين القطري والسعودي من الازمة السورية الى عاملين اساسيين :

١- الضغط الذي تعرضت له القيادات الخليجية من قبل الاوساط الشعبية المتعاطفة مع الشعب السوري في محنته ومع ثواره في انتفاضتهم ، وقد شكل هذا الضغط دافعا للقيادات الخليجية للسير في خططها الهادفة الى اسقاط النظام السوري بصرف النظر عن التبعات .

٢- تملكت دول الخليج الخشية من انزلاق الاوضاع في سوريا الى مهاوي خطيرة قد تؤدي الى تفكك بنيتي المجتمع والدولة ، فطريقة ادارة النظام السوري للازمة حسب رأيها وتعاطيه غير المسؤول معها اوصل سوريا الى حالة من عدم الاستقرار قد تقوده البلاد مستقبلا الى التفكك والتمزق ، والمجتمع الى التشظي والانقسام (٣٠) .

لقد استخدمت هاتان الدولتان ادواتها ووسائلها المختلفة لإسقاط النظام السوري ، حيث ادارت آلتها الاعلامية الضخمة بحرفية بالغة محاولة تشويه صورة النظام السوري ، ونسقت جهودها الدبلوماسية التي نشطت في مجال تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وسحب المراقبين العرب من اراضيها ، واستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لشجب العنف الحكومي ضد معارضيه ، وتعاونت مع الولايات المتحدة التي وقع على عاتقها مهمة تقديم الدعم الاستخباري وتأمين الاتصالات للمعارضة مقابل قيام السعودية وقطر بتقديم الاسلحة للمعارضين والحوافز النقدية للمنشقين(٣١) مرحلة التحول ، ودعت كما في حالة قطر الى حد المطالبة بالتدخل العسكري الخارجي لانهاء الازمة في سوريا (٣٢) .

٣ـ اسرائيل :

تصور البعض ان اسرائيل ستشعر بالغبطة نتيجة المخاطر العصيبة والتحديات الصعبة التي يواجهها النظام السوري الذي يعد الد اعدائها كونه حليفا قويا لايران وداعما كبيرا لتيار المقاومة في لبنان وفلسطين ، لكن يبدو ان اسرائيل تفضل نار الاسد على المجهول الذي قد يواجه سوريا في حالة سقوط النظام ، وقد بدأ الاسرائيليون يتحسبون لهذا الخيار بأخذ الحيطة والحذر والاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتمثل بالفوضى والذي من الصعب معرفة نهايتها ومآلاتها الحقيقية .

وبما ان اسرائيل متيقنة من سقوط نظام الاسد لكن يتملكها خوف حقيقي من تسرب اسلحة الدمار الشامل السورية بنوعيها الكيميائي والبايولوجي الى خارج سوريا ووصولها الى حزب الله ، لذا اخذ الجيش الاسرائيلي بتأمين حدوده الشمالية استعدادا لسقوط نظام الاسد عبر القيام بجهود لتقييم الاوضاع ومراجعة السيناريوهات التي يتعين على الجيش الاستعداد لها ، بهذا اصبحت اسرائيل طرفا مباشرا في معادلة اسقاط النظام السوري وهذا ما كشف عنه رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية (بيني جانيس) امام لجنة العلاقات الخارجية والامن بالكنيست بتلويحه لاستعداد اسرائيل استيعاب النازحين العلويين .

اذن تستعد اسرائيل لمحاصرة اي خطر قد ينتج عن مجريات الاحداث في سوريا على الامن الاسرائيلي ومشروع السلام الاسرائيلي الذي فرض نفسه على ادارة الصراع العربي - الاسرائيلي (٣٣) .

المبحث الثالث : مستقبل الازمة السورية في ضوء تقاطع مصالح القوى الاقليمية .

حتى الآن لا يبدو ان الازمة السورية في طريقها الى الحل ، فكل من النظام والمعارضة يرى انه يرتكن الى جادة الصواب وانه صاحب الحق في مطلبه وعمله ، لذا لا مصلحة له في الاعتراف بالخطأ والذي يمكن ان يرتب عليه نتائج ليس اقلها التراجع عن موقفه والتسليم بشرعية موقف خصمه (٣٤) ، غير مستعدان لأتخاذ اي مبادرة سياسية حقيقية ذات معنى ، وفي هذه الاثناء فأن داعيمهما الاقليميين يشيدون لفظيا بفكرة التسوية لكنهم يعارضون جوهريا ما سيترتب عنها ، ويكتفون بالمراهنة على الانتصار العسكري لحلفائهما وهم بهذا يبقون طرفي الصراع في وضع عائم من جهة ، ويبدون غير قادرين على تقديم الدعم الذي من شأنه ان يحسم الصراع من جهة اخرى ، ان اللاعبين الاقليميين لم يفعلوا اكثر من مجرد تمكين حلفاؤهم من التمسك بأهدافهم غير التسووية دون ان يقدموا لهم الوسائل المطلوبة لتحقيقها (٣٥) .

ان التوصل الى حل سياسي اخذ بالتراجع مع استمرار حالة العنف المتصاعد وارتفاع حصيلة القتلى .

ان التعاون الامريكي – الخليجي يشكل استراتيجية متعارضة مع نفسها ، كما انه سيترك تأثيرات عكسية مستقبلا ، فهذين الطرفين يعلنان دعمهما لعنان لإصدار قرار دبلوماسي لحل المعضلة السورية من جهة ويحاولان الدفع نحو قدر اكبر من عسكرة المعارضة من جهة اخرى (٣٦) .

ان احتمالية بقاء النظام السوري والذي رغم اعتباره احتمالا ضعيفا الا انه ليس مستبعدا سينتج بطبيعة الحال تداعيات غير مريحة لطهران لسببين : الاول : ان اقدام النظام السوري على اجراء اصلاحات حقيقية والبدء بحوار وطني بناء مع قوى المعارضة لضمان بقاءه في السلطة سيدفعه استجابة لمصالح المعارضة الى تبني سياسات داخلية وخارجية قد تتعارض مع مصالح طهران في المنطقة (٣٧) ، ورغم ان هذا السيناريو يبدو صعب التحقق في ظل اقتناع القيادة السورية بأنها ليست بحاجة لتغيير شيء مستغلة التنافر في الرؤى الدولية حول الموقف في سوريا ، واقتناع المعارضة من ان الصراع المسلح هو السبيل الوحيد لاسقاط النظام مستغلة الدعم الذي تقدمه كل من قطر والسعودية لهم عبر اغداقهم بالمساعدات التسليحية والمادية (٣٨) .

الثاني : ان بقاء النظام السوري في السلطة لن يتحقق ما لم يحصل على قبول دولي ، وهذا القبول سيكون مشروطا بفك الارتباط مع ايران ، ووقف الدعم لكل من حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي ، اذن ستنظر ايران الى الازمة السورية على انها صراع وجودي يهدف الى توجية ضربة حاسمة لها (٣٩) .

كما سيفتح سقوط النظام السوري المجال واسعا لاحداث تغييرات كبيرة في شبكة التحالفات الاقليمية اكثرها احتمالا فقدان ايران لثلاث مرتكزات مهمة : اقوى حلفائها الاقليميين (نظام الاسد) ، والطريق الآمن لارسال الدعم والسلاح لحزب الله ، والتواصل مع المنظمات الفلسطينية في دمشق والاراضي المحتلة (٤٠) .

دفع الافتقار الى خيارات سياسية ناجعة وقابلة للحياة بعض المسؤولين والمحللين الغربيين الى طرح افكار غير ناضجة احيانا من قبيل اطلاق هجمات عسكرية مباشرة ، وتأسيس مناطق آمنة ، ان مثل هذه الافكار التي تتطلب شكلا من اشكال التدخل العسكري الخارجي فيما لو اخذت طريقها الى الحدوث على ارض الواقع فأنها ستدفع بلا شك اعداء النظام السوري الاقليميين الى محاولة ازالته واصدقاءه الى الاستماتة في الدفاع عنه ، وحتى لو تحقق هذا السقوط فأنه

لن يساعد على حل المشاكل المتعددة الاوجه التي سيخلفها مثل : تفلت الاجهزة الامنية وعملائها المدنيين من اي عقال ، والتوترات العميقة بين الطوائف ، ووجود معارضة شديدة الانقسام (٤١) .

ما يجري على الساحة السورية هو بمثابة مواجهة بين القوى الاقليمية ، والتي قد تفرض خريطة جديدة للتوازن الاقليمي في المنطقة ، وانماطا جديدة للتحالفات بل وحتى الصراعات الاقليمية (٤٢) ، كما انها لحظة مواجهة بين رهانات وارادات داخلية وخارجية لا يستطيع احد الجزم بنتائجها او مآلاتها ، لان المشهد السوري مفتوح على مستقبل لا يقيني (٤٣) .

لقد طرحت سيناريوهات متعددة لانهاء الازمة في سوريا منها : اولا : احتمالية استسلام المعارضة السورية ، وثانيا : المراهنة على التدخل العسكري الاجنبي ، ثالثا : المراهنة على التقارب السياسي بين الغرب وروسيا – احد الداعمين الرئيسيين للنظام السوري - ، رابعا : قضاء النظام على تشكيلات المعارضة المسلحة وحركة المحتجين والعودة الى الحياة الطبيعية (٤٤) .

ان تغيير النظام السوري لموقفه من المعارضة سيحدث في حالتين ، اولهما : سياسي : في حال مواجهته لتوازنا مختلفا للقوى من خلال تغيير موسكو لمواقفها منه، وثانيهما : عسكري : في حال حوث تغييرات كبيرة على الارض (٤٥) .

ان الازمة السورية سواء في استمراريتها دون حل سياسي او حسمها بطريقة ما تطرح تحديات استراتيجية على جميع القوى الاقليمية والدولية نظرا لنوعية الاستحقاقات التي ستتمخض عن هذا الخيار او ذاك (٤٦) ، كما ان هذه الازمة ورغم حزمة الاطروحات ومخارج الحلول المقترحة لا تزال تتفاعل وهي مرشحة للدخول في اطوار جديدة يصعب التكهن بمعرفة انماطها وطبيعة المخاطر الكامنة فيها ، وعليه فأن المواقف الاقليمية مرشحة للتطور انسجاما مع الوقائع التي ستفرضها هذه التطورات (٤٧) .

الخاتمة :

تسير مجريات الازمة السورية في ايقاع يشكل الطابع البطئ والشاق والمؤلم السمة الاكثر بروزا فيها ، ورغم ان كل شئ في ارض الصراع آخذٌ بالتغير ، فأن هذا التغير يسير بإيقاع ثابت ابتداءا من شكل الصراع ومرورا بالعلاقات الاجتماعية لا سيما في جانبها الطائفي والعرقي وديناميكيات المجتمع المدني ، وانتهاءا بطبيعة كل من النظام والمعارضة .

لكن التغير على ارض الصراع لا يماثله تغير في مواقف القوى الاقليمية التي شكلت الازمة السورية بالنسبة لها مجالا خصبا ورحبا لإدارة عملية الصراع فيما بينها ، لذا تبنت حلولا خلقت المشاكل اكثر مما حلتها ، فبدل تشجيع الحلول الدبلوماسية استجمع كل طرف اقليمي ما امكن من قواه المادية والمعنوية لدعم حليفه ومحاولة تمكينه على المدى الطويل من حسم نتيجة المعركة مستخدمين في ذلك تكتيكات واساليب مختلفة مثل تقديم الدعم السياسي والاقتصادي كما هو الحال مع ايران ، والمال والتسليح والاعلام الداعم وتأمين الاتصال كما هو الحال مع السعودية وقطر وشركائها ، وإيواء الجماعات المعارضة للنظام وتنظيم مؤتمراتها كما هو الحال مع تركيا .

لقد احدثت الازمة السورية دونا عن الثورات والاحتجاجات العربية الاخرى حالة تقاطع ما بين الاطراف الاقليمية الفاعلة فيها ، فهي بقدر ما باعدت بينها ، بقدر ما صعبت من مهمة ايجاد الحل لهذه الازمة عبر تمسك كل طرف بدعم حليفه طالما انه مقتنع بأن انتصار هذا الحليف يعد انتصارا له وهزيمة لغريمه لدرجة قد توصل البلاد الى حالة من الانهيار والتمزق تجعل من مهمة اعادة بناءها وتنظيمها على اسس سليمة مهمة عسيرة تكتنفها صعوبات قد تكلف سوريا اكلافا باهضة ستظل تدفع مستحقاتها لمدة طويلة راسمة لها صورة مستقبلية تظهرها بمظهر الدولة الضعيفة ذات الروابط الاجتماعية الهشة ، واقتصاد شبه منهار ، ووضع سياسي متأزم يعجز عن حل مشاكل البلاد المعقدة والمتراكمة .

ان هناك نتيجة واحدة قابلة للحياة بشأن حل الازمة السورية تتمثل بتخلي القوى المعارضة للنظام عن فكرة التغيير الشامل له خشية حدوث تبعات داخلية وخارجية غير مرغوب فيها ، والمؤيدة له عن سحق المعارضة بالقوة ، عندها فقط يمكن اطلاق عملية تفاوضية متفق على اهدافها وخطوطها ومساراتها بين النظام والمعارضة يمكن ان تصلح الجزء الاكبر مما تم افساده .

الهوامش والمصادر :

١- د. عقيل محفوض ، الحدث السوري : مقاربة تفكيكية ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ص ص ٦ -٧ و ص ٢٢ .

٢- عبد الإله بلقزيز ، ثورات وخيبات : في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم محمد الحبيب طاهر ، بيروت ، منتدى المعارف ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٤٠- ١٤١.

٣- مجموعة الازمات الدولية ، الصراع وتحولاته في سورية ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٢٨ ، ١ آب – اغسطس ٢٠١٢ ، ص ٣ . منشور على موقع www.crisisgroup.org

٤- د.عقيل محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

٥- مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، احاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الاوسط ، دمشق – بروكسل ، ١٠
نيسان –ابريل ٢٠١٢ ، ص ١ ، منشور على الموقع :
www.crisisgroup.org

٦- مجموعة الازمات الدولية ، مسارات غير مطروقة : التأمل في تبعات الديناميكيات السورية ، احاطة سياسية رقم ٣١ حول الشرق الاوسط ، دمشق – بروكسل ، ٢٤ تشرين الثاني – نوفمبر ٢٠١١ ، ص ١ ، منشور على الموقع :
www.crisisgroup.org

٧- المصدر نفسه ، ص ٥ .

٨- مجموعة الازمات الدولية ، الصراع وتحولاته في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١.
٩- د. ابتسام محمد العامري ، الموقف الاقليمي من الازمة السورية ، نشرة اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٢١٥ ، حزيران ٢٠١٢ ، ص ٩ .
١٠- محمد عباس ناجي ، الازمة السورية والترويكا الاوربية ، منشور على موقع : www.aljazeera.net

١١- مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، احاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الاوسط ، دمشق – بروكسل ، ٥ آذار ٢٠١٢ ، ص ١ ، منشور على الموقع : www.crisisgroup.org

١٢- علاء سالم ، ادوار متقاطعة : تأثير العوامل الخارجية في مسار الازمة السورية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢ ، ص ١١٣ .
١٣- عدنان حسين ابو ناصر ، الجمهورية الاسلامية الايرانية : انجازات وانتصارات متواصلة على طريق التقدم والتنمية ، دمشق ، بلا دار نشر ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠٨ -١١٠ .
١٤- علاء سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤ .
١٥- مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .
١٦- د. ابتسام محمد العامري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .
١٧- محمد عباس ناجي ، الانكماش : مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٥٨ .

١٨- مجموعة الازمات الدولية ، مسارات غير مطروقة : التأمل في تبعات الديناميكيات السورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ -٥ .
١٩- محمد برهومة ، التحالفات المتغيرة : العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٦ ، اكتوبر ٢٠١١ ، ص ٧٠ .
٢٠- المصدر نفسه ، ص ٦٧ .
٢١- د. خالد عبد العظيم ، العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢ ، ص ٢٧ .
٢٢- مجموعة الازمات الدولية ، مسارات غير مطروقة : التأمل في تبعات الديناميكيات السورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .
٢٣- عمر تسبينار ، من العثمانية الى الديغولية : الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا ، عرض ايمان احمد عبد الحليم ، مجلة السياسة الدولية ، التحليل الآن ، ٩ اكتوبر ٢٠١٢ ، منشور على الموقع : www.siyassa.org.eg

٢٤- مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .
٢٥- مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .
٢٦- غازي دحمان ، الازمة السورية ومخارج الحلول الاقليمية والدولية ، منشور على موقع www.aljazeera.net
٢٧- محمد برهومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .
٢٨- مروة فكري ، القوة الناعمة : السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢ ، ص ص ١٦٣ -١٦٤ .

٢٩- للمزيد من التفاصيل ينظر : مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .
و مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .
٣٠- غازي دحمان ، مصدر سبق ذكره .
٣١- مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ و ص ١٠ .
٣٢- د. يسار القطارنة ، حالة خاصة : كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق اتجاهات نظرية ، عدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢ ، ٢٩ .
٣٣- د. محمد السعيد ادريس ، اتجاهات معاكسة ، مواقف الفاعلين الاقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢ ، ص ص ٧٩ – ٨١ .
٣٤- عبد الاله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .
٣٥- مجموعة الازمات الدولية ، الصراع وتحولاته في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ و ص ٣٢ .
٣٦- مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ١٠ .
٣٧- محمد عباس ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .
٣٨- مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .
٣٩- محمد عباس ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .
٤٠- محمد برهومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .
٤١- مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .
٤٢- د. محمد السعيد ادريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

٤٣- د. عقيل محفوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .
٤٤- مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ٩ .
٤٥- مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .
٤٦- علاء سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥ .
٤٧- غازي دحمان ، مصدر سبق ذكره .

الهوامش

١- د. يسار القطارنة ، حالة خاصة : كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢ ، ص ٢٩ .
٢- د. عقيل محفوض ، الحدث السوري : مقاربة تفكيكية ، قطر ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢ .
٣- عبد الاله بلقزيز ، ثورات وخيبات : في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم محمد الحبيب طالب ، ، بيروت ، منتدى المعارف ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٠ .
٤- المجموعة الدولية للازمات ، الصراع وتحولاته في سوريا ، احاطة رقم ١٢٨ حول الشرق الاوسط ، آب – اغسطس ٢٠١٢ ،منشور على موقع المجموعة www.crisisgroup.org
:
٥- د. عقيل محفوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ ، وص ٤٨ -٤٩ .